تحولات السياسة الخارجية السعودية.. تغييرات جذرية أم تعديلات تكتيكية؟

أثارت موجة التواصل الدبلوماسي التي أطلقتها السعودية مع إيران وسوريا وتركيا تساؤلات حول ما إذا كانت التحولات الأخيرة في السياسة الخارجية للمملكة استراتيجية أم تكتيكية كرد فعل على قدوم إدارة "بايدن".

ومن المؤكد أن هناك مصلحة لولي العهد السعودي "محمد بن سلمان" في العمل على تلافي أخطائه في عهد الرئيس السابق "دونالد ترامب" وإقناع إدارة جديدة متشككة بأن بإمكانه فتح صفحة جديدة. ويعكس إعادة النظر في السياسات الإقليمية السعودية بالتزامن مع انتقال السلطة في واشنطن شعور عدم اليقين والضعف لدى الرياض والذي بدأ في الظهور منذ عام 2019 على الأقل.

ولفهم التحركات السعودية الأخيرة ووضعها في سياقها، من الضروري إعادة النظر في الهجمات على الأهداف البحرية ومنشآت الطاقة في السعودية والإمارات وحولهما. وقد بدأت هذه الهجمات على خط الأنابيب السعودي في مايو/أيار ويونيو/حزيران 2019 وبلغت ذروتها بضربات صاروخية وطائرات مسيرة على منشأة بقيق لمعالجة النفط وحقل خريص النفطي في 14 سبتمبر/أيلول من العام نفسه.

وكان للهجوم تأثير ممتد تجاوز عجز أنظمة الدفاع الجوي السعودية عن تحديد واعتراض التهديد الذي تشكله الطائرات بدون طيار وصواريخ كروز التي تحلق على ارتفاع منخفض.

وبعد يومين من هجمات بقيق وخريص، أعلن الرئيس "ترامب"، أن "الهجوم كان على السعودية وليس الولايات المتحدة". وكان عدم وجود رد أمريكي على الهجوم في السعودية متسقا مع عدم وجود رد فعل أمريكي صريح على الضربات السابقة على أهداف الطاقة والأهداف البحرية في مايو/أيار أو يونيو/حزيران 2019.

على النقيض من ذلك، فإن إدارة "ترامب" ردت عندما تم استهداف وضرب الأصول الأمريكية، كما حدث بعد

إسقاط طائرة أمريكية بدون طيار فوق الخليج في يونيو/حزيران 2019 ومقتل مقاول أمريكي في العراق في ديسمبر/كانون الثاني من العام نفسه.

وكان تمييز "ترامب" بين المصالح الأمريكية والسعودية بمثابة صدمة كبيرة لـ"بن سلمان" وكذلك لولي عهد أبوظبي "محمد بن زايد".

وحتى عام 2019، كان الافتراض السائد لدى الكثيرين هو أن هناك القليل من الفصل بين المصالح الأمريكية ومصالح الشركاء الإقليميين في الخليج، خاصة عندما يتعلق الأمر بإيران. ومن المفارقات، أن الصدمة التي تعرضت لها الرياض وأبوظبي بسبب عدم مصداقية المظلة الأمنية الأمريكية (والردع الإقليمي الذي كان يتصور أنها توفره) مماثلة للصدمة التي شعرت بها الدوحة عندما دعم "ترامب" في البداية السعودية والإمارات في يونيو/حزيران 2017 قرار قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع قطر وفرض حصار بري وبحري وجوي عليها.

وكان لإدراك الرياض وعواصم الخليج الأخرى أنهم وحدهم، عواقب فورية. وبحسب ما ورد، لعب مسؤولون عراقيون وباكستانيون دور الوساطة ومرّروا رسائل بين مسؤولين سعوديين وإيرانيين تهدف إلى تهدئة التوترات في أعقاب هجمات سبتمبر/أيلول 2019 على حقول النفط.

كما تحول خطاب الرياض وأبوظبي بشكل ملحوظ بعد تصاعد التوترات الأمريكية الإيرانية التي أدت إلى مقتل الجنرال الإيراني "قاسم سليماني" في غارة بطائرة مسيرة على مطار بغداد الدولي في 3 يناير/كانون الثاني 2020.

وتواصل المسؤولون الإماراتيون مع إيران في يوليو/تموز 2019 لتوضيح أنهم لا يريدون حربًا في الخليج، بينم، أرسل "بن سلمان" شقيقه نائب وزير الدفاع (السفير السعودي السابق لدى الولايات المتحدة) الأمير "خالد بن سلمان" في يناير/كانون الثاني 2020 لواشنطن للنقاش حول خفض التصعيد.

ويعد ما سبق خلفية للجهود الحالية لتصوير "بن سلمان" كرجل دولة قادر على الانخراط في الدبلوماسية الإقليمية والتعلم من العثرات العديدة التي شابت صعوده إلى الصدارة في السعودية بين عامي 2015 و 2018.

ومع قدوم "بايدن" والأغلبية الديمقراطية في مجلسي الكونجرس، أصبح هناك حاجة إلى نهج سعودي جديد

يقنع الديمقراطيين المتشككين بأن "بن سلمان" قد تغير. وفي حين أن تصنيف "بايدن" للمملكة كدولة "منبوذة" كان جزءا من خطاب حملته الانتخابية في عام 2019، فقد اقترح مقال أكثر جوهرية كتبه "دانييل بنئيم" في يونيو/حزيران 2020، والذي انضم إلى إدارة "بايدن" في يناير/كانون الثاني 2021 كنائب مساعد وزير الخارجية لشؤون شبه الجزيرة العربية، مراجعة استراتيجية لمدة 6 أشهر كجزء من "تصحيح المسار" للعلاقات الأمريكية السعودية.

لذلك، قد لا يكون النشاط الدبلوماسي السعودي مفاجئًا نظرًا للتطورات الإقليمية والدولية منذ عام 2019. وبعد أكثر من 3 سنوات، أنهى السعوديون الصدع داخل مجلس التعاون الخليجي ووضعوا "بن سلمان" في مقدمة ومركز المصالحة، ورأينا القمة التي عقدت في العلا قبل أسبوعين من تولي "بايدن" منصبه. وكما هو الحال في الأوقات السابقة من عدم اليقين الإقليمي، تقارب قادة الخليج أكثر وتجمعوا لدعم القيادة السعودية ردًا على تقرير المخابرات الأمريكية في فبراير/شباط 2021 حول مقتل الصحفي "جمال خاشقجي" في القنصلية السعودية في إسطنبول في أكتوبر/تشرين الأول 2018.

وقام أمير قطر "تميم بن حمد آل ثاني" بزيارة إلى السعودية التقى خلالها "بن سلمان" في جدة في 10 مايو/أيار 2021، ووجه الملك "سلمان" دعوة إلى سلطان عمان الجديد، "هيثم بن طارق آل سعيد"، لزيارة المملكة مع استمرار إصلاح العلاقات الإقليمية.

ومع أنباء التواصل السعودي مع إيران وسوريا والانفراجة المحتملة مع تركيا، يبدو أن هناك رغبة في إدارة الملفات الإقليمية بشكل أفضل بعد فترة من الاضطرابات غير العادية في المنطقة. وبالنظر إلى عمر والحالة الصحية للملك "سلمان"، فمن المحتمل أن يخلفه "محمد بن سلمان" خلال فترة ولاية "بايدن"، وقد تكون الخلافة في الإمارات وشيكة أيضًا، ما يعني أن الوقت الحالي هو وقت التعاون وليس المواجهة.

ومن وجهة نظر الرياض، أعادت إدارة "بايدن" التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن السعودية في مواجهة هجمات الحوثيين المستمرة من اليمن. وتُظهر مثل هذه الخطوة المكاسب في التعامل عن كثب مع الشركاء الدوليين في الشؤون الإقليمية وربما يكون ذلك الدافع وراء الاجتماعات بين المسؤولين السعوديين والإيرانيين، حيث يحتاج "بن سلمان" إلى إيجاد طريقة لفك الارتباط باليمن دون أن يبدو ذلك وكأنه هزيمة استراتيجية أو عملياتية.

ويمكن للمسؤولين السعوديين التحاور مع نظرائهم الإيرانيين والعمانيين بشأن طرق تحفيز الحوثيين على الدخول في مفاوضات أو على الأقل محاولة تغيير التوازن داخل جماعة الحوثيين لصالح أولئك الذين

يفضلون الحلول السياسة وليس العسكرية. وقد يكون ذلك الأمر صعبا، لكن السعوديين ليس لديهم الكثير من الخيارات المتبقية في حرب اليمن التي تحتاج المملكة لإعادة توجيه تكاليفها نحو الداخل لدعم وتسريع التعافي الاقتصادي بعد الوباء.

المصدر | كريستيان كوتس أولريشسن | المركز العربي واشنطن دي سي – ترجمة وتحرير الخليج الجديد